

Distr.: General
18 March 2020
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 51 من قرار مجلس الأمن 2502 (2019)، ويغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 16 آذار/مارس 2020. وهو يعرض التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقرير المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/905)؛ ويقدم لمحة عامة عن التطورات السياسية، بما في ذلك التقدم المحرز في تعزيز مؤسسات الدولة والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن؛ ويصف التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها؛ وكذلك اتباعها نهجاً شاملاً في مجال حماية المدنيين. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن التقدم المحرز نحو النقل التدريجي للمهام إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين، وعن التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، ومعلومات عن تكوين قوات الشرطة والقوات العسكرية وتنفيذ التدابير المتخذة من أجل تحسين أداء البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

2 - ظلت الحكومة الائتلافية المكونة من تكتل مسار التغيير والجبهة المشتركة من أجل الكونغو تتسم بالاستقرار نسبياً واتخذت إجراءات واقعية، مما أدى بصفة خاصة إلى الموافقة في الوقت المناسب على ميزانية الدولة لعام 2020. بيد أن عدة تصريحات علنية بارزة ظلت تشير إلى التوترات الكامنة. وفي حين اتهمت بعض الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلدانا مجاورة بالتخطيط لتقويض الوحدة الوطنية، واصل الرئيس فيليكس تشيسيكودي مشاركته النشطة في الجهود الرامية إلى تحسين المناخ السياسي في منطقة البحيرات الكبرى.

3 - وظلت العمليات السياسية تعمل وفقاً للدستور. ومع إنشاء المكاتب واللجان الدائمة المنتهية قبل اختتام الدورة التشريعية العادية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2019، أنهى كل من الجمعية الوطنية ومجلس



الشيوخ فترة إنشائهما بعد مرور عام عن الانتخابات. وفي الجمعية الوطنية، حصل منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو على رئاسة ست لجان، في حين سيتولى كل من تكتل مسار التغيير وائتلاف لاموكا رئاسة لجنة واحدة. وباستثناء بعض المظاهرات، تمتعت الجهات الفاعلة في المعارضة بحرية نسبية في التعبير عن آرائها. وفي 4 شباط/فبراير، توصل زعيما المعارضة موبس كاتومي وجان بيبير بيمبا إلى توافق في الآراء بشأن التشارك في دور المتحدث باسم المعارضة في الجمعية الوطنية على أساس التناوب، بدءا بالسيد كاتومي خلال العامين الأولين.

4 - وقُطع شوط هام عندما اعتمد كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ قانون المالية لعام 2020، الذي أقره السيد تشيسيكيددي في 31 كانون الأول/ديسمبر. وتمت الزيادة في الميزانية المقترحة الأولية البالغة 10 بلايين دولار لتصل إلى 11 بليون دولار من أجل تنفيذ برنامج الحكومة الذي يعكس رؤية الرئيس تشيسيكيددي. بيد أن الميزانية النهائية التي وافقت عليها الجمعية الوطنية تم تخفيضها إلى 8,2 بليون دولار بعد أن أصدرت وزارة المالية مذكرة في 17 شباط/فبراير، قَدّرت فيها أن البلد لا يمكنه أن يجمع إلا 5,4 مليار دولار من الإيرادات الداخلية، بدل مبلغ 8,1 مليار دولار المنصوص عليه في قانون المالية لعام 2020.

5 - وكرر مسؤولو تكتل مسار التغيير والجبهة المشتركة من أجل الكونغو عدة مرات التزامهم بالحفاظ على التماسك ضمن الائتلاف. وفي الفترة من 25 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو معتكفاً حث في أعقاب الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، على تعزيز الائتلاف بين مسار التغيير والجبهة المشتركة. وفي الفترة من 27 إلى 29 كانون الأول، نُظّم معتكف حكومي شدد خلاله السيد تشيسيكيددي على ضرورة تبديد الخلافات القائمة بين أعضاء الائتلاف.

6 - وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، استمرت التوترات بين الشركاء في التحالف. وأثناء الزيارة التي قام بها إلى لندن في كانون الثاني/يناير، جدد السيد تشيسيكيددي تأكيده على أن له صلاحية حل الجمعية الوطنية وعزل الوزراء في حال عرقلة سياساته. وفي 21 كانون الثاني/يناير، قالت رئيسة الجمعية الوطنية، جانين مابوندا، أن حسب ما ينص عليه الدستور، فإن صلاحية الرئيس في حل الجمعية الوطنية تقتصر على حالات الأزمات المستمرة بين الحكومة والجمعية، وهو ما لا ينطبق حسب تقييمها على الوضع الحالي. وأضافت أن محاولة حل الجمعية الوطنية في غياب أزمة مستمرة يمكن أن يؤدي إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى.

7 - وعلى صعيد المقاطعات، اعتمدت معظم الجمعيات التشريعية ميزانياتها لعام 2020 قبل اختتام دوراتها العادية الثانية في كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، اشتدت التوترات ضمن مؤسسات المقاطعات في كل من لومامي العليا وإيتوري ووسط الكونغو وسانكورو، حيث شرعت جمعيات المقاطعات في إجراءات عزل محافظيها. واستجابة لذلك، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات في 14 كانون الثاني/يناير، انضم إليها المحافظون ونواب المحافظين ورؤساء مجالس المقاطعات ونواب رؤساء المقاطعات المعنية. وفي الوقت نفسه، أصدرت المحكمة الدستورية حكماً في قضية محافظ مقاطعة إيتوري المخلوع، جان بامانيسا سايدي، فأعدت تنصيبه لأسباب إجرائية.

8 - واتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير أيضا بعودة العديد من الجهات الفاعلة في السياسة والمجتمع المدني إلى ما يسمى خطاب "البلقنة"، في إشارات إلى خطط مزعومة تسعى إلى تقسيم البلد. وكان من بين

الذين ادعوا وجود مثل هذه الخطط الزعيمان المشاركان لائتلاف لاموكا، أدولف موزيتو ومارتان فايولو، والزعيم الديني القوي النفوذ، الكاردينال فريدولان أمبونغو. وقد رفضت البلدان المجاورة تلك الادعاءات. وشدد السيد تشيسيكيدى وأعضاء الحكومة على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والحاجة إلى إجراء مناقشة عامة سلمية لنفاذي الزيادة في تفاقم التوترات بين الطوائف.

9 - وكان اثنان من كبار مسؤولي أجهزة الأمن الوطني، وكلاهما خاضع لجزاءات دولية، موضع إجراءات اتخذتها السلطات الكونغولية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي 12 شباط/فبراير، مُنع الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الوطنية، كاليف موتوند، من السفر إلى خارج البلد. وفي 27 شباط/فبراير، أوقف الجنرال ديلفان كاهيمبي عن أداء مهام منصبه كرئيس للاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية). وقد توفي الجنرال كاهيمبي في اليوم التالي لذلك.

10 - وواصل السيد تشيسيكيدى جهوده الرامية إلى تحسين العلاقات في منطقة البحيرات الكبرى. فقد شارك في مؤتمري القمة الرباعية الثالث والرابع في 20 و 21 شباط/فبراير، على التوالي، إلى جانب رؤساء كل من أنغولا ورواندا وأوغندا. وقد أسفر المؤتمران عن اعتماد تدابير ملموسة لتحسين العلاقات الثنائية بين رواندا وأوغندا، منها تبادل الإفراج عن السجناء، وتجديد الالتزامات بالامتناع عن تقديم الدعم للجماعات المسلحة الأجنبية. وفي 20 شباط/فبراير، أعلن السيد تشيسيكيدى أن الاجتماع العاشر لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي كان من المقرر عقده في كينشاسا، قد تم إرجاؤه إلى موعد آخر.

11 - وحضر السيد تشيسيكيدى أيضا الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي يومي 9 و 10 شباط/فبراير، حيث انتُخب نائباً أول لرئيس تلك الهيئة خلال عام 2020، على أن يتلو ذلك توليه الرئاسة في عام 2021. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، حضر السيد تشيسيكيدى مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حيث وقع على المعاهدة المنقحة للجماعة وعلى وثائق أخرى تتعلق بالإصلاح المؤسسي للمنظمة.

12 - وواصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بنجاح اتصالاتها بالجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وشمل ذلك موافقتها على في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019 على برنامج مدته ستة أشهر يرصده موظفو صندوق النقد الدولي. وفي إطار هذا البرنامج، التزمت الحكومة، ضمن إجراءات أخرى، باتخاذ خطوات من أجل تحسين الإدارة السليمة في قطاع التعدين؛ وكفالة نشر نصوص العقود الجديدة في قطاعات التعدين والهيدروكربونات والغابات؛ ونشر تقارير المراجعة المالية والوظيفية للمؤسسات المملوكة للدولة بدعم من البنك الدولي؛ وتنفيذ كل التدابير الواجبة بموجب عملية التحقق من المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية.

13 - وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، شدد السيد تشيسيكيدى في خطاب حالة الأمة الذي ألقاه في 13 كانون الأول/ديسمبر على أهمية زيادة إشراك المرأة في مؤسسات البلد، وأثنى على روح القيادة التي تتحلّى بها السيدة مابوندا في هذا الصدد. وستتولى امرأتان رئاسة لجنتين من أصل ثماني لجان دائمة تابعة للجمعية الوطنية تم انتخابها حديثاً.

14 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الممثلة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة، ليلي زروقي، مساعيها الحميدة لدى الجهات الفاعلة من مختلف الانتماءات السياسية، مع التركيز على تنفيذ الولاية الجديدة للبعثة عملاً بقرار مجلس الأمن 2502 (2019). وشملت تلك الاتصالات فتح

مناقشات استراتيجية من أجل وضع استراتيجية انتقالية تحدد الأولويات لخروج البعثة في نهاية المطاف. وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع الرئيس ورئيس الوزراء والقادة السياسيين في الائتلاف الحاكم ومع المعارضة، شددت الممثلة الخاصة على ضرورة أن يعمل جميع أصحاب المصلحة بجد من أجل الحفاظ على حالة الاستقرار السياسي الراهنة. وفي سياق الولاية الجديدة، زارت الممثلة الخاصة أيضا مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى يومي 10 و 11 شباط/فبراير، حيث اجتمعت مع محافظي المقاطعات وممثلي المجتمع المدني لمناقشة الكيفية التي يمكن أن يساعد بها وجود الأمم المتحدة على تحقيق الاستقرار في منطقة كاساي وعلى الإسراع بتنميتها اقتصادياً.

ثالثاً - الحالة الأمنية

مقاطعة كيفو الشمالية

15 - ظل تحالف القوى الديمقراطية يشكل تهديداً خطيراً في إقليم بيني في مقاطعة كيفو الشمالية، وبصورة متزايدة في مقاطعو إيتوري المجاورة. فبعد عدة أيام من الاشتباكات العنيفة، نجحت القوات المسلحة في 9 كانون الثاني/يناير في السيطرة على ما يسمى معسكر المدينة، التابع للتحالف والواقع في منطقة المثلث بين بيني وإرينغيتي وسيموليكي. وتفرقت قوات التحالف إثر ذلك في وحدات أصغر ولكنها احتفظت بقدرتها على شن هجمات فتاكة، إذ قُتل ما لا يقل عن 300 من المدنيين، منهم 92 امرأة و 12 طفلاً، زيادة على أكثر من 40 من جنود القوات المسلحة الكونغولية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبخلاف الهجمات السابقة، التي كانت متمركزة على طول المحور الطرقي بيني - إرينغيتي، وقع العديد من الحوادث منذ العملية التي نُفذت ضد معسكر المدينة في منطقة الحدود بين مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وقد كان وجود قوات الأمن الحكومية وقوات البعثة في تلك المناطق النائية محدوداً في أول الأمر، ولكنه عُرِّز بتسيير دوريات إضافية ريثما يتم إنشاء قاعدتين مؤقتتين.

16 - وأدى تزايد الهجمات على المدنيين إلى ظهور مشاعر قوية مناوئة للبعثة والسلطات الكونغولية لدى بعض السكان المحليين، إذ احتج متظاهرون بعنف على ما رأوا أنه غياب الإجراءات الفعالة من جانب البعثة لمنع هجمات التحالف. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تعرض مكتب بوكيني التابع للبعثة في بلدة بيني للنهب والتدمير على أيدي حشد عدواني. ولم يُصب أي من أفراد البعثة في الحادث. وتواصلت الاحتجاجات ضد البعثة طوال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر على امتداد مقاطعة كيفو الشمالية، لا سيما في منطقتي بيني وبوتمو، مطالبةً برحيلها. ورداً على ذلك، كثفت البعثة اتصالاتها بالمجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، تحاورت قيادة البعثة مع القادة السياسيين، بمن فيهم السيد تشيسيكدي، وخاطبت مجلس الأمن في البلد من أجل تعزيز التعاون بين البعثة والقوات المسلحة الكونغولية والاشتراك في تحسين حماية المدنيين في منطقة بيني.

17 - وفي إقليم ماسيسي وروتشورو، استمرت الاشتباكات العنيفة بين مختلف الجماعات المسلحة في ظل محدودية العمليات التي تنفذها القوات المسلحة الكونغولية ضد بعض تلك الجماعات. وظلت أنشطة جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد تشكل مصدر قلق خلال الأشهر الثلاثة الماضية، إذ واصلت هذه الجماعة توسيع المنطقة التي تسيطر عليها بإقامة سلسلة من التحالفات. ووقعت اشتباكات متكررة بين جماعة ندوما، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعات نيانتورا. وقُتل 43 مدنياً على الأقل في تلك الاشتباكات. كما قُتلت القوات الديمقراطية

لتحرير رواندا 16 مدنيا في هجمات انتقامية. وشرعت القوات المسلحة الكونغولية في سلسلة من المفاوضات مع الجماعات المسلحة، مما أدى إلى استسلام أكثر من 500 مقاتل. ولم ترد أي تفاصيل بشأن طرائق عملية التسريح.

مقاطعة كيفو الجنوبية

18 - ظلت الحالة في كيفو الجنوبية متقلبة بسبب تزامن النزاعات بين الطوائف مع وجود جماعات مسلحة أجنبية. ونفذت القوات المسلحة الكونغولية عمليات ضد المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في إقليم كاليهي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتفرق مقاتلو المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية ومعالوهم إثر ذلك، إذ التمس 600 من أولئك المعالين المأوى بالقرب من قاعدة مؤقتة تابعة للبعثة. وفي كانون الأول/ديسمبر، نقلت القوات المسلحة الكونغولية نحو 362 من مقاتلي المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية الأجانب و 1 471 من معاليهم إلى رواندا.

19 - وفي إقليمَي فيزي وأوفيرا، استمرت أعمال العنف في منطقة الهضبة العليا والوسطى بين جماعات بانيامولينغي من جهة وجماعات بابيمبي وبافوليريو وبانينيندو من جهة أخرى. ومع ذلك، أصبح مستوى العنف أقل مما كان عليه خلال النصف الثاني من عام 2019. وإلى غاية 31 كانون الثاني/يناير، نشرت البعثة ثلاث قواعد مؤقتة إلى ميكينغي وبيجومبو وكيبوبو، وفوفرت الحماية لما عدده 3 720 فردا من جميع الطوائف. وساعد وجود البعثة أيضا على التخفيف من حدة الشواغل الإنسانية. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة بانتظام بمرافقة الأشخاص المشردين داخليا إلى حقولهم وإلى الأسواق المحلية ووفرت لهم الأمن لتمكين الوكالات الإنسانية من القيام بأنشطتها

مقاطعة إيتوري

20 - وتدهورت الحالة في إيتوري نتيجة لانتقال أفراد تحالف القوى الديمقراطية المتفرقين من منطقة بيني إلى إقليمَي إيرومو ومامبسا وما تلا ذلك من هجمات على المدنيين. ويقدر أن نحو 250 000 مدني سُردوا منذ بداية عام 2020 بسبب هذه التطورات. وفي إقليمَي دجوغو وماهاغي، واصل المهاجمون المسلحون استهداف المدنيين والقوات الأمنية الحكومية. ورغم أن عدد الحوادث مال إلى الانخفاض، فقد قُتل ما لا يقل عن 39 مدنيا من بينهم 6 نساء و 3 أطفال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقدمت البعثة الدعم إلى حكومة مقاطعة إيتوري في تنفيذ مبادرات تدعو إلى التعايش السلمي بين طائفتي ألور وليندو في المنطقة المتضررة. وفي 21 شباط/فبراير، انسحبت مجموعة من المهاجمين بناء على اتفاق أبرم معها من القرى التي احتلتها طيلة عدة أشهر في إقليم ماهاغي. وشهد فريق تحقق مشترك مؤلف من زعماء طائفتي ألور وليندو عملية الانسحاب، وكان ذلك شرطا مسبقا لمواصلة عملية السلام بين الطوائف الجارية تحت رعاية سلطات المقاطعة بدعم من البعثة.

21 - وأحرز مزيد من التقدم في المفاوضات بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وقد قُطع شوط هام في 10 كانون الثاني/يناير عندما أقر مجلس الوزراء اتفاق السلام. وفي 28 شباط/فبراير، أُقيم احتفال رسمي وقعت أثناءه الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري اتفاق السلام، الذي أنهى عقدين من النزاع العنيف في إقليم إيرومو. وقبل ذلك، تزايدت الشواغل بشأن أفعال أفراد مارقين من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، الذين أفيد أنهم يرتكبون أعمال ابتزاز ضد المدنيين، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى الانتهاء بنجاح من عملية التسريح بعد أشهر من الإيواء المسبق لأكثر من 1 200 من مقاتلي تلك القوات.

مقاطعتا مانييما وتجانيقا

22 - في حين أن الحالة العامة كانت مستقرة نسبيا في المقاطعتين كلتيهما، فإن مناطق معينة شهدت تدهورا في الحالة الأمنية. ففي مانييما، أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المحلية والقوات المسلحة الكونغولية إلى تشريد المدنيين وبيئت استمرار هشاشة الحالة الأمنية في بلدة سلامبيلا والمناطق المحيطة بها. وفي 24 شباط/فبراير، نفذت القوات المسلحة الكونغولية عمليات عسكرية ضد ميليشيا ماي - ماي مالايكا، التي كانت تهدد بالاستيلاء على سلامبيلا. وفي مقاطعة تجانيقا، لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الطائفي بين طائفتي توا وبانتو، مثل محدودية فرص الحصول على الأراضي، ونشوب النزاعات على السلطة على مستوى القرى، وأنماط التمييز الطويلة الأمد. ومنذ بداية عام 2020، قُتل قرابة 70 شخصا في اشتباكات مسلحة أدت إلى تشريد أكثر من 40 000 مدني. وفي 9 آذار/مارس، هاجم معتدون مجهولو الهوية دورية تابعة للبعثة على بعد حوالي 50 كيلومترا إلى الغرب من بنديرا، فألحقوا أضرارا بمركبتين. وظلت ميليشيا ماي - ماي أبا نا بالي مصدر قلق أيضا، إذ قُتل ثمانية من أفراد هذه الجماعة المسلحة و 14 من جنود القوات المسلحة الكونغولية في اشتباكات وقعت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ونشرت البعثة قاعدتين مؤقتتين للمساعدة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، مما يسر استسلام تسعة من زعماء ماي - ماي، الذين عملوا منذ ذلك الحين مع السلطات المحلية لإقناع المقاتلين المتبقين بالاستسلام.

مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكويلو وماي - ندومبي وسانكورو

23 - كانت الحالة الأمنية في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكويلو وماي - ندومبي وسانكورو مستقرة إلى حد كبير، على الرغم من أن الوجود المحدود لمؤسسات الدولة ظل يشكل عاملا من عوامل الخطر التي تتدرج باحتمال عودة العنف إلى الظهور. وظلت مقاطعتا كاساي تبادي توجها إيجابيا، حيث توقف نشاط الميليشيات في معظمه. ومن شأن هذا التطور أن يهيئ الظروف الملائمة للانسحاب المتوخى لحفظة السلام التابعين للبعثة من تلك المنطقة.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

24 - في عام 2019، وثقت البعثة 6 545 انتهاكا وإساءة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وهو انخفاض بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2018 ويخالف الاتجاه التصاعدي الذي شهده العامان الماضيان. وكان هذا الانخفاض أساسا نتيجة للتناقص الكبير في الانتهاكات المرتبطة بالقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي. وانخفض عدد الانتهاكات التي تعزى إلى موظفي الدولة بنسبة 15 في المائة، بينما تزايدت الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والميليشيات بنسبة 14 في المائة، ولا سيما في مانييما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وارتفع عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة إلى 1 459 حالة، شملت حالات 324 امرأة و 114 طفلا. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن معظم عمليات القتل.

25 - وظل استمرار أعمال العنف الجنسي والجنساني يشكل مصدر قلق. ففي عام 2019، تم توثيق 1 409 من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، نُسبت منها 955 حالة إلى جماعات مسلحة. وتورطت القوات المسلحة الكونغولية في 383 من تلك الحوادث، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 76 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وكان من بين العوامل التي أسهمت في تلك الزيادة نشر القوات في المناطق السكنية دون دفع الأجور لأفرادها بانتظام ودون اتخاذ تدابير كافية لحماية السكان من الابتزاز.

26- وفي كانون الثاني/يناير 2020، وثق تقرير صدر عن الأمم المتحدة بشأن التوترات العرقية في إيتوري في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر 2018 وأيلول/سبتمبر 2019 مقتل 393 شخصاً واغتصاب 101 امرأة وفتاة، معظمهم من طائفة هيمبا، على يد مهاجمين مسلحين. وسُجل أيضاً مقتل 27 شخصاً واغتصاب 41 امرأة وفتاة على يد جنود القوات المسلحة الكونغولية. واتخذت البعثة إجراءات بناء على توصيات لاحقة، منها على الخصوص مواصلة تقديم الدعم لجهود المصالحة المحلية التي تبذلها السلطات، إلى جانب إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة من جانب سلطات القضاء المدني والعسكري ضد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

27 - وفي الفترة من 22 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2020، زارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كينشاسا وبونيا. ولاحظت المفوضة السامية أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها فرصة سانحة للتغيير الإيجابي، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وشددت كذلك على الحاجة إلى العدالة الانتقالية وأهمية مكافحة الإفلات من العقاب، مشيرة إلى أن المفوضية ستواصل دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

خامسا - الحالة الإنسانية

28 - لا يزال ما يقدر بـ 15,6 مليون شخص، أي ما يقرب من واحد من كل خمسة كونغوليين، في حاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويعد انعدام الأمن ومحدودية الخدمات الاجتماعية وأوجه القصور الهيكلية من بين العوامل التي تزيد تعقيد الأزمة الإنسانية ولا تزال تولد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وظل عدد المشردين داخلياً في البلد من أكبر أعداد المشردين داخلياً على الصعيد العالمي، إذ بلغ مجموعه أكثر من خمسة ملايين شخص مشرد داخلياً في نهاية عام 2019. وظل انعدام الأمن يشكل السبب الرئيسي للتحركات السكانية الداخلية، حيث سُرد ما يقرب من مليون شخص آخرين في عام 2019، إضافة إلى تشريد 000 250 شخص في مقاطعة إيتوري وحدها في بداية عام 2020. وفي الوقت نفسه، استضاف البلد نحو 538 لاجئاً من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وجنوب السودان.

29 - وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، التي تستهدف ما عدده 8,1 ملايين شخص، تركز على خمسة من المجالات ذات الأولوية، وهي تحديداً تحركات السكان، والأمن الغذائي، وسوء التغذية، والأوبئة، والحماية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للوصول إلى جميع السكان المحتاجين، ظلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه تحديات معقدة فيما يتعلق بإمكانية الوصول. وكان انعدام الأمن والتحديات المرتبطة بالقيود المادية والإدارية، إلى جانب عدم قدرة السكان على الحصول على الخدمات الضرورية، من بين العوامل الرئيسية التي حدت من إمكانية وصول الهيئات الإنسانية.

30 - وزادت الأوبئة في تعقيد الحالة الإنسانية. فقد بلغ العدد الإجمالي لحالات الإصابة بمرض فيروس إيبولا منذ بداية تفشيه نحو 3 444 حالة، منها نحو 2 264 حالة وفاة. وظهر اتجاه تنازلي واضح في عدد الحالات على مدى الأشهر الأخيرة، وفي آذار/مارس، خرج آخر مريض من مرضى فيروس إيبولا من العلاج، مع دخول الاستجابة لمرض فيروس إيبولا فترة من الرصد اليقظ. وواصلت البعثة توفير الأمن لأفرقة الاستجابة لمرض فيروس إيبولا بسبل منها تشغيل قاعدة مؤقتة في بياكاتو والقيام بمهام المرافقة الأمنية والحراسة الثابتة، فضلاً عن الدعم اللوجستي.

31 - وتشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا تفشي أسوأ وباء للحصبة في تاريخها، حيث سُجِّل نحو 320 000 حالة أدت إلى أكثر من 6 000 وفاة، معظمها بين الأطفال، وذلك في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2019 وكانون الثاني/يناير 2020. وظل عدد حالات الإصابة بالكوليرا مرتفعا جدا أيضا. وإلى غاية 26 كانون الثاني/يناير، أُبلغ عن 2 651 حالة مشتبه فيها، منها 43 وفاة منذ بداية عام 2020. وفي حين أن الإصابات بالكوليرا لم تمل إلى الزيادة مقارنة بعام 2018، فإنها ظلت أعلى بكثير من عتبة الوباء. وظلت الملاريا تمثل أحد أهم الشواغل في مجال الصحة العامة، حيث سُجِّل ما يقرب من 16,5 مليون إصابة ونحو 17 000 وفاة في عام 2019.

سادسا - النهج الشامل لإزاء حماية المدنيين

ألف - الاستراتيجيات السياسية

32 - تمشيا مع أولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ظلت البعثة تجري اتصالاتها السياسية بالمسؤولين الحكوميين بهدف تيسير التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات الدائرة في جميع أنحاء البلد. وشمل ذلك الدعم الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة بشأن اتفاق السلام المبرم مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، الذي وُقِّع في 28 شباط/فبراير. وللمساعدة على المضي في استدامة الاتفاق، عرضت البعثة من خلال صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار برنامجا مدته 18 شهرا لإعادة إدماج 900 من المقاتلين السابقين في قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في الحياة المدنية، وتقديم الدعم إلى 500 فرد آخرين من أفراد المجتمعات المحلية المعنية. وبشكل منفصل عن ذلك، واستجابة للحالة الأمنية غير المستقرة في إقليم بيني في كيفو الشمالية، كثفت البعثة جهودها الرامية إلى الاشتراك مع الحكومة في وضع استراتيجية لمكافحة تحالف القوى الديمقراطية. وفي غضون ذلك، عقدت البعثة اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني والممثلين السياسيين على مستويات كينشاسا وغوما وبينني لمعالجة المعلومات المضللة الكيدية المنشورة بشأن حفظة السلام التابعين للبعثة.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم في مختلف جهود الحوار والوساطة التي تقودها السلطات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الصعيد المحلي. وفي كيفو الجنوبية، يسرت البعثة عقد حلقة عمل مدتها يومان مع 20 من ممثلي الجماعات المسلحة و 70 من أفراد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في الهضاب العليا في أقاليم فيزي وموينغا وأوفيرا. وفي حين اتفق ممثلو الجماعات المسلحة وأفراد المجتمعات المحلية على ضرورة وقف الأعمال العدائية، لا تزال هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات من أجل وقف الأعمال العدائية. وفي مقاطعة تنجانيقا، في أعقاب تصعيد جديد في النزاع بين طائفتي توا وبانتو في أواخر كانون الثاني/يناير 2020، أجرت البعثة اتصالات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتخفيف حدة التوترات وعقدت مشاورات مع أعضاء مجلس المقاطعة ومختلف السلطات المحلية.

باء - موقف حازم ونهج يشمل القوة بأكملها

34 - يعد اتباع نهج مصممة خصيصا ومحددة السياق لإزاء حماية المدنيين عنصرا حيويا من عناصر مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سيرت القوة أكثر من 26 000 دورية ونفذت 31 عملية نشر مؤقتة، وذلك بإنشاء 12 عملية نشر قتالية دائمة جديدة، ليلبغ المجموع 26

عملية وخمس قواعد عملياتية مؤقتة. وقد ساعدت عمليات النشر هذه على احتواء أعمال العنف وتهيئة بيئة مواتية للجهود الرامية إلى التصدي للدوافع الكامنة وراء النزاع وتوفير الحماية للسكان المتضررين.

35 - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، وُضعت خطة عمل من أجل يبني تهدف إلى تفعيل استراتيجية البعثة في مكافحة تحالف القوى الديمقراطية، وتمت مواعمتها مع الجهود الجارية الرامية إلى استصدار أمر بالقيام بعمليات مشتركة مع القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية. واستجابة لانتقال تحالف القوى الديمقراطية إلى مناطق جديدة، تقوم البعثة أيضا بإنشاء قاعدتين مؤقتتين جديدتين للردع عن المزيد من الهجمات، في حين حولت القوات المسلحة الكونغولية وحدات نحو الغرب لمواصلة تعقب مقاتلي تحالف القوى الديمقراطية. وفي إطار الجهود الشاملة الرامية إلى التحول من عمليات النشر الثابتة إلى عمليات النشر الدينامية، سلمت البعثة قاعدتها في سيموليكى إلى القوات المسلحة الكونغولية، وستقدم الدعم اللوجستي عن طريق الجو إلى القوات المسلحة الكونغولية المتمركزة هناك ريثما يتم تحسين حالة الطرق.

36 - وفي كيفو الجنوبية، أنشأت البعثة عمليات استباقية لنشر القوات من أجل تهيئة حيز لحوار يقوده المدنيون. وشملت تلك الإجراءات توفير الأمن في نيونزو، مما مكن من بذل جهود لإشراك المجتمع المحلي ومن تشجيع عقد اجتماعات مع القادة المحليين. وفي مقاطعة إيتوري، حافظت البعثة على عمليات النشر القتالية الدائمة التي قامت بها في إقليم دجوغو في ظل استمرار التشرذم الداخلي.

37 - وفي مقاطعة تتجانيقا، ردت البعثة على اندلاع أعمال العنف بين طائفة توا ومجتمعات محلية أخرى، حيث أخذ حفظة السلام موقعا بين الفصيلين من أجل تخفيف حدة التوتر. ويفضل الحالة الأمنية المستقرة في مقاطعات كاساي، ستتمكن القوة من الانسحاب من المنطقة في الأشهر المقبلة لتحل محلها وحدة من الشرطة المشكلة وأفراد شرطة مقدمون من الحكومات.

جيم - شرطة الأمم المتحدة والأنشطة المتصلة بحماية المدنيين

38 - ردا على أعمال العنف في منطقة بيني، أعادت البعثة نشر فصيلة واحدة من إحدى وحدات الشرطة المشكلة من بوكافو إلى بيني لتعزيز القدرة على حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها. وستقوم تلك الوحدات بدوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية لدعم استجاباتها للتبويضات، مع الإسهام في الوقت نفسه في جهود بناء القدرات مع الشرطة الوطنية الكونغولية في مجالات مثل إدارة مكافحة الشغب.

39 - وواصل العنصر المدني التابع للبعثة تقديم الدعم إلى الآليات المحلية المعنية بالحماية والإنذار المبكر. وأنشئت ست فِرَق مؤلفة من أفراد القوة والشرطة والموظفين المدنيين لدعم نهج يشمل البعثة بأكملها في تفعيل آليات الحماية على الصعيد الميداني. وتم تعزيز قدرات الآليات المحلية للإنذار المبكر في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتتجانيقا وكاساي عن طريق مبادرات مشتركة مع الجهات الفاعلة المحلية. وفي المجموع، عُقدت أربع حلقات عمل مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تحليل التهديدات وخطط حماية المجتمعات المحلية، كما تم الاضطلاع بـ 15 بعثة تقييم مشتركة مع السلطات المحلية وقوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحليل ديناميات النزاع وشواغل الحماية في المجالات الرئيسية. وفي أويسا بمقاطعة كيفو الشمالية، عززت البعثة قدرات لجان الحماية المحلية وحسنت تنسيق الاستجابات للتبويضات الحماية بين البعثة وضباط القوات المسلحة الكونغولية.

سابعا - تقديم الدعم في تعزيز مؤسسات الدولة والإصلاحات الأساسية في مجالى الحوكمة والأمن

ألف - تحقيق الاستقرار وحل النزاعات

40 - ظل صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار أداة هامة للبعثة في المساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بالشراكة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني. ومن هذا المنطلق، دعمت البعثة ربط آليات بناء السلام المجتمعية بالسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والشباب. فمن أجل المساعدة، على سبيل المثال، في معالجة النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي في منطقة سهل روزيزي في مقاطعة كيفو الجنوبية، أنشئت هياكل على المستوى المحلي لوضع خطط عمل مجتمعية تم تكميلها بألية للدعوة في كينشاسا لمواصلة تنفيذ تلك الخطط على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن يمنح صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار تمويلا برنامجيا بقيمة يبلغ إجماليها 20 مليون دولار في عام 2020.

41 - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، حُدد أن الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن هي محدودية سلطة الدولة، والتعدين غير القانوني، والنزاعات الطائفية، واستمرار إقصاء النساء والشباب من عمليات صنع القرار في الميدانين السياسي والاقتصادي. وقامت البعثة بأنشطة توعوية ودعوية أفضت إلى وضع إطار شامل للحوار المجتمعي بهدف تعزيز التواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية، وثني الشباب ممن هم عرضة للالتحاق بالجماعات المسلحة عن فعل ذلك، والحد من التوترات الطائفية. وفي كيفو الجنوبية، عملت البعثة مع قيادات نسائية تمثل خمس مجموعات إثنية من مناطق فيزي وموينغا وأوفيرا لصياغة خطابات مشتركة من شأنها إشاعة الوفاق والسلام بين الطوائف.

باء - إصلاح قطاع الأمن والعدل

42 - اتبعت البعثة نهجا متعدد الركائز إزاء إصلاح قطاع الأمن، واستعملت مساعيها الحميدة وخبرتها التقنية لتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية بشأن أفضل السبل لمعالجة دوافع النزاع والسعي إلى إحداث تحول في المؤسسات على المدى الطويل. وواصلت البعثة تنسيق المساعدة المقدمة في مجال قطاع الأمن من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية، وركزت على أن تكون التدابير المنجزة على نطاق القطاع متسلسلة بما يُعزز الحوكمة ويُوَفِّر الخدمات الأمنية. وحددت البعثة أيضا منطلقات لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي سعياً لتهيئة الظروف المواتية لنقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الكونغولية على نحو مستدام. وقد أتاحت إعادة إحياء الفريق المواضيعي المعنى بالقطاع العسكري في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019 فرصة مرحِّب بها للنهوض بالإصلاحات العسكرية ذات الأولوية للفترة 2019-2023 من خلال التنسيق بين الجهات الشريكة الدولية ووزارة الدفاع.

43 - وواصلت البعثة شراكاتها مع كلية الدراسات العليا للاستراتيجيات والدفاع والمدرسة العليا للإدارة العسكرية لتعزيز إلمام الأفراد العسكريين بمسائل إصلاح قطاع الأمن والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي 29 و 30 كانون الثاني/يناير، دعمت البعثة تنظيم تمرين بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة لفائدة 33 ضابطا من القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية. ويسرت البعثة أيضا عقد جلسات حوار أسبوعية مع هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الكونغولية. وبناء على طلب الجيش الكونغولي،

تدرس البعثة حالياً إمكانية عقد جلسات مماثلة في عدة مقاطعات مع الأكاديميات العسكرية وكليات الأركان الوطنية. غير أنه لا تزال هناك تحديات مؤسسية، ويتعلق بعض منها بمعايير وممارسات التجنيد في القوات المسلحة وقوات الشرطة.

44 - وظلت الحالة في السجون الكونغولية تبعث على القلق. ففي عام 2019، فرّ ما لا يقل عن 1 131 شخصاً من مراكز احتجاز متفرقة في أنحاء البلد، وتوفي 149 شخصاً أثناء احتجازهم، وذلك في معظمه بسبب الاكتظاظ وعدم كفاية الرعاية الطبية وسوء التغذية والمعاملة السيئة. وللحد من الاكتظاظ في السجون، عملت البعثة مع السلطات من أجل مراجعة مدى شرعية احتجاز من هم محتجزون بهدف الإفراج عن المحتجزين تعسفاً.

45 - وظل تقديم الدعم إلى سلطات القضاء المدني والعسكري في مجال مكافحة الإفلات من العقاب إحدى المهّمات ذات الأولوية. وفي عام 2019، أُدين ما يقرب من 133 جندياً من القوات المسلحة الكونغولية و 113 من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية و 59 من أفراد الجماعات المسلحة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُدين ماسودي أليماسي كوكوديوكو، وهو زعيم جماعة مسلحة، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في كيفو الجنوبية في عام 2018 وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة. وفي كاساي الشرقية، أذانت محكمة عسكرية ضابطاً رفيع المستوى في القوات المسلحة الكونغولية بتهمة اغتصاب فتاة تبلغ من العمر 14 سنة. ودعمت البعثة أيضاً السلطات القضائية في تحقيقها في الهجمات التي شنت على أفرقة ومرافق التصدي لمرض فيروس إيبولا. غير أنه لم تُجر تحقيقات بعد بشأن ادعاءات موثوقة بانتهاك قانون حقوق الإنسان وُجّهت إلى ضباط رفيعي المستوى في قوات الأمن لا يزالون يعملون فيها.

46 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دعمت البعثة مبادرات إصلاحية رئيسية تهدف إلى زيادة احترافية المؤسسات الوطنية لإنفاذ القانون وتعزيز مساهمتها، من خلال تقديم مزيج من المشورة الاستراتيجية والمساعدة اللوجستية والتقنية. ولزيادة ثقة الجمهور في الشرطة، عملت البعثة عن كثب مع الشرطة الوطنية الكونغولية لكفالة مستويات أعلى من المساءلة على صعيد المؤسسة ككل. وتعلقت أنشطة أخرى لبناء القدرات بتقنيات التحقيقات الجنائية، والدعم البرنامجي لتنفيذ خطة العمل الثلاثية السنوات للشرطة الوطنية الكونغولية لمكافحة العنف الجنسي، والتحول نحو العمل بالخفارة المجتمعية. وواصلت شرطة الأمم المتحدة كذلك مساعدة الشرطة الوطنية الكونغولية في إزالة الصبغة العسكرية عن إدارة شؤون حفظ النظام العام، والتقييد بمبادئ أعمال الشرطة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

47 - وتواصلت البعثة مع لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية من أجل الدعوة إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات خاصة بقطاع الأمن، بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي السياق نفسه، واصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام العمل مع السلطات الوطنية على مسائل تنفيذ ورصد الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وخطة العمل الوطنية لمراقبة وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق ببناء القدرات، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم تدريب في مجال إدارة الأسلحة والذخائر إلى 178 فرداً من أجهزة الأمن الكونغولية.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

48 - واصلت البعثة اتصالاتها مع الحكومة من أجل التشجيع على اتباع نهج وطني متنسق لإزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت عدة كيانات حكومية، منها القوات المسلحة الكونغولية وبعض الوزارات مبادرات منفصلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مستوى المقاطعات. ويعكس توسيع نطاق المبادرات من هذا القبيل تزايد وعي السلطات الكونغولية بأن التنفيذ الفعال لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عنصر أساسي في التصدي لخطر الجماعات المسلحة. وأعيد التأكيد على ذلك الوعي خلال الاجتماعات التقنية والرفيعة المستوى لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وفي ظل هذا السياق، واصلت البعثة أنشطتها للدعوة على مستوى رفيع لدى السلطات الكونغولية من أجل وضع إطار سياساتي وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من شأنه أن يزيد من اتساق هذه المبادرات.

49 - وعلى الصعيد التقني، دعمت البعثة اللجنة المشتركة بين مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في وضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الاستيعاب المجتمعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سزحت البعثة 66 مقاتلا كونغوليا سابقا. واستقبل ما مجموعه 72 طفلاً مرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وقد سُلموا إلى جهات شريكة في مجال حماية الأطفال لتجمع شملهم بأسرهم في نهاية المطاف. ومن المقاتلين السابقين الأجانب ومعاليهم المنظور في حالاتهم، وعددهم 28 مقاتلا سابقا و 23 معالا، أُعيد 50 شخصا منهم إلى رواندا وواحد إلى بوروندي. ووضعت البعثة أيضا ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي دعماً لعملية التسريح المقبلة لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

ثامنا - حماية الأطفال

50 - تحققت البعثة، من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال في حالات النزاع المسلح، من ارتكاب 122 انتهاكا جسيما في حق أطفال في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020. وخلال تلك الفترة، فرّ ما لا يقل عن 82 طفلا (12 فتاة و 70 فتى) من الجماعات المسلحة أو فُصلوا عنها، في حين أفادت التقارير بأن ثلاثة أطفال (فتاة واحدة واثان من الفتيان) قُتلوا وأن سبعة أطفال (فتاتان وخمسة فتيان) أُصيبوا بتشوّهات لوقوعهم في مرمى تبادل إطلاق النار أثناء عمليات عسكرية.

51 - وتواصل نجاح جهود البعثة في التفاوض على تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أجرت البعثة اتصالات مع ميليشيا ماي - ماي ماكاناكي وميليشيا ماي - ماي أبا نا بالي في مقاطعة تنجانيقا أسفرت عن إصدار هاتين الجماعتين إعلانات انفرادية واعتمادهما خطتي طريق لوقف تجنيد الأطفال. وحتى حينه، وقّع ما مجموعه 29 جماعة مسلحة وميليشيا على التزامات من هذا القبيل.

تاسعا - المرأة والسلام والأمن

52 - واصلت البعثة تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بطرق منها تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية. وأفضت المناقشات الاستراتيجية التي أُجريت مع شعبة الشؤون الجنسانية في مقاطعة كيفو الشمالية بشأن

المرأة والسلام والأمن إلى إحياء مجموعة الإجراءات المتعلقة بنوع الجنس والانتخابات، وهي إطار متاح لتمكين السياسيات والمرشحات من النساء من مناقشة الشواغل والأولويات التي تهم النساء تحديداً. وعلاوة على ذلك، أطلقت البعثة، بالتعاون مع أعضاء مجالس المقاطعات، والوزيرات السابقات في المقاطعات، وقادة منظمات المجتمع المدني، ووزير الدولة السابق للشؤون الجنسانية، برنامجاً مبتكراً لبناء القدرات يُزوّد السياسيات من النساء بمهارات في مجال توجيه الرسائل السياسية ويُعرّف الصحفيين بطرق تغطية الأحداث بشكل يراعي الاعتبارات الجنسانية. وإلى حد الآن، استفاد من هذا البرنامج 50 سياسية من النساء و 100 صحفي.

53 - وشارك ما مجموعه 70 ضابطاً من الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة الكونغولية و 100 من أفراد منظمات المجتمع المدني في برنامج للبعثة يهدف إلى مكافحة العنف والاستغلال الجنسين في إطار الجهود الشاملة التي تبذلها البعثة لتشجيع اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في حماية المدنيين. والتزم المشاركون بإشراك المزيد من الموظفين في دوريات الحماية وبعثات التقييم الأمني ومبادرات توعوية أخرى، وتعزيز التواصل مع النساء وإدماج ما يشغلن تحديداً في استراتيجياتهم.

54 - وأطلقت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، خلال زيارتها لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2019، خطة الشرطة الوطنية الكونغولية لمكافحة العنف الجنسي، وذلك برفقة وزير الداخلية والعدل والدفاع. وخلال تلك الزيارة، وقّعت مع رئيس الوزراء إضافةً أُلحقت بالبيان المشترك الصادر سابقاً، وهي بمثابة تحديث للالتزامات الحكومة في مجال مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

عاشرا - استراتيجية الخروج

55 - تواصلت قيادة البعثة مع الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء آخرين من الحكومة بشأن أهمية إجراء حوار شامل لصياغة الاستراتيجية المشتركة التي طلب مجلس الأمن وضعها في قراره 2502 (2019)، ولاسيما بشأن الحاجة إلى تحديد مجموعة من المعالم المرجعية القابلة للقياس لتيسير عملية الانتقال التدريجي. وأكدت البعثة مجدداً استعدادها لبذل مساعيها الحميدة من أجل دعم تحقّق التوافق السياسي الواسع في الآراء، وكذلك تعزيز المهام الرئيسية المنوطة بالدولة ودعم إجراء الإصلاحات الأساسية في مجالي الأمن والحكومة والتنمية التي من شأنها أن تمكّن البعثة من الخروج من البلد على نحو مسؤول ومستدام. وعلاوة على ذلك، أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فريقاً متكاملًا معنياً بالعملية الانتقالية لبيتولى تنسيق عملية التخطيط للانتقال بغية كفاءة أن الانتقال يحفظ مكاسب تحقيق الاستقرار ويضمن أن أولويات بناء السلام تعالج عن طريق وجود الأمم المتحدة المعاد تشكيله، وذلك بالتعاون الوثيق مع أهم الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي.

56 - وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقعت الحكومة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي يغطي الفترة بين عامي 2020 و 2024، فحققت بذلك إنجازاً هاماً. ويمثّل هذا الإطار، المتسق اتساقاً وثيقاً مع الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية التي وضعت الحكومة مؤخراً صيغتها النهائية، استجابةً منظومة الأمم المتحدة المشتركة لما تمليه الأولويات الوطنية. وتشارك البعثة عن كثب في تفعيل هذا الإطار، وهي بصدد وضع خطط عمل مشتركة مع النظراء في فريق الأمم المتحدة القطري.

57 - وحُزِرَ احتمال تجديد أهلية جمهورية الكونغو الديمقراطية للحصول على الدعم من صندوق بناء السلام جهودَ البرمجة المشتركة بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وتركّز هذه الجهود حالياً على مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، اللتان تعترّم البعثة سحب قواتها منهما هذا العام، وعلى مقاطعة تنجانيقا. وإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة مع الجهات المعنية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتحديد معالم المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، عملاً بما طلبه مجلس الأمن. وتعمل البعثة حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع برنامج شامل مشترك يتعلق بسيادة القانون ويهدف إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية وآليات تسوية النزاعات على الأراضي.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - تقييم الأداء وتدابير لتحسين تكوين القوات ووحدات الشرطة

58 - تمشياً مع التزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، واصل عنصر القوات في البعثة اتخاذ تدابير فاعلة لضمان أن يكون أداء عمليات حفظ السلام عالي المستوى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضع للتقييم ما مجموعه 13 وحدة من وحدات القوات. واعتُبر أداء سبع من هذه الوحدات أداءً ممتازاً، في حين اعتُبر أداء خمس وحدات أداءً مرضياً. واعتُبر أداء واحدة من الوحدات أداءً بحاجة إلى تحسين. وتعلقت الثغرات الرئيسية في الأداء بخطط العمل البيئية، وحماية المنطقة المحيطة، وقدرات مكافحة الشغب، والتأهب للتصدي للكمان، والإجلاء الطبي، وتدريبات قذائف الهاون. والبعثة في طور اتخاذ تدابير تدريبية داخلية لمعالجة هذه المسائل، وسيجري أيضاً تقييم مدى تحسّن الأداء في تلك المجالات عند القيام بزيارات التحقق السابقة للنشر في إطار عمليات تناوب الوحدات المعنية.

59 - وقّيم عنصر الشرطة في البعثة وحداته شرطته المشكّلة الست، ووجد أن أداء جميع هذه الوحدات هو أداء مرض. ولكفالة الحماية الفعالة للمدنيين عن طريق تعزيز قدرة وحدات الشرطة المشكّلة على التنقل بمعدات إضافية مملوكة للوحدات، يُجري عنصر الشرطة في البعثة استعراضاً لبيان الاحتياجات لكل وحدة من الوحدات. والهدف الرئيسي من بيان احتياجات الوحدات الجديد هو تزويد كل وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة بالعدد المناسب من ناقلات الأفراد المدرعة، ومعدات مكافحة الشغب، والمنظومات الجوية بدون طيار المزودة بإمكانيات الرؤية الليلية، لاستخدامها في البحث والإنقاذ وجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة المناطق المحيطة بالمعسكرات ليلاً.

60 - وأجريت تقييمات أداء لجميع فرادى ضباط الشرطة لتحديد الثغرات في الأداء ومعالجتها. ونتيجة لهذه التقييمات، نظّم عنصر الشرطة في البعثة دورات تدريبية لما مجموعه 68 ضابط شرطة بشأن السلامة والأمن واحتواء الإجهاد والإدارة القيادية لفائدة قادة الأركان. وأسفرت عملية التقييم عن إعادة نشر 60 ضابط شرطة بما يراعي على نحو أفضل اختصاصات كل واحد منهم. ويهدف دعم وتعزيز القدرات العملية والتقنية للشرطة الوطنية الكونغولية في بيبي، نُشر في هذه المنطقة ضباط شرطة يمتلكون مهارات في مجالات الاستخبارات ومكافحة الشغب وعلم الأدلة الجنائية والتحقيق.

61 - وأجرت البعثة أيضاً استعراضاً للموارد الهندسية الحالية بهدف زيادة فعاليتها في تحسين التحرك التكتيكي عن طريق تأهيل محاور الطرق الاستراتيجية. واقترح الاستعراض تركيز الموارد الهندسية للقوات على منطقتي بيبي الحساسات من أجل التمكين من الإسراع في اتخاذ تدابير حمائية فيها وتعزيز قدرة أفرقة

التصدي لمرض فيروس إيبولا على الوصول إليها. وتحقق إنجاز هام تمثل في إرساء القدرة التشغيلية الأولية للمنظومة الجوية بدون طيار في بيني، وقد بدأت هذه المنظومة في إتاحة صور قيّمة تُساعد في اتخاذ تدابير حماية المدنيين بناءً على المعلومات الاستخباراتية. وواصلت البعثة أيضاً تحسين ترتيباتها للدعم الطبي بهدف تقليص وقت الاستجابة في الحالات التي تتطلب تدخلات للإنقاذ من الموت.

62 - واستجابةً للتقرير عن التقييم المستقل المتعلق بحماية المدنيين في منطقتي بيني ومامباسا الذي قُدّم إلى مجلس الأمن في 20 كانون الثاني/يناير، بدأت البعثة العمل على تنفيذ التوصيات الواردة فيه. ولتمكين البعثة من زيادة فعاليتها في تنفيذ مهام حماية المدنيين والعمليات المحددة الأهداف، بما في ذلك في بيئات الغابات، سُعزّز قدرات لواء التدخل التابع للقوة على مستوى المقر، وسُتُشَرّ أصول استخباراتية جديدة، بالإضافة إلى إنجاز عملية إعادة تشكيل للقوات ستشمل إحلال ثلاث وحدات تدخل سريع بحجم السرية محلّ كتيبة من الكتائب المنشورة حالياً. وزادت البعثة في الوقت نفسه من تعاملها مع السلطات الكونغولية وقوات الأمن الكونغولية من أجل وضع استراتيجية مشتركة للتصدي لتحالف القوى الديمقراطية، وشرعت في إقامة مركز مشترك للعمليات والاستخبارات يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في المكتب الميداني في بيني، واتخذت إجراءات لتعزيز آليات التوعية المجتمعية والإنذار المبكر.

باء - التكافؤ بين الجنسين

63 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شكّلت النساء 50 في المائة من الموظفين المعيّنين حديثاً. ونتيجة لذلك، زادت نسبة الموظفات من 30 في المائة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 32 في المائة في 29 شباط/فبراير 2020. وللاستمرار في زيادة توظيف المواهب النسائية واستبقائها، عُقدت خمس مناقشات في إطار مجموعات نقاشٍ مركّزٍ مع نساء من مختلف فئات الموظفين لتحديد العوامل الكفيلة بالإسهام في تهيئة بيئة عمل مُساعِدة في هذا الصدد. ونتائج تلك المناقشات التي ركزت على عمليات التوظيف والتنمية المهنية وبيئة العمل وظروف العيش، سَتُساعد في الإمداد بمعلومات يُسترشد بها في تحديد المبادئ التوجيهية لاستراتيجية البعثة للتكافؤ بين الجنسين.

جيم - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

64 - وردت في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020 ثلاثة ادعاءات بارتكاب استغلال أو انتهاك جنسي، ويطال اثنان منها أفراداً من الوحدات العسكرية بينما يطال الثالث موظفاً دولياً. وأحيلت الادعاءات إلى البلدان المعنية من البلدان المساهمة بقوات وإلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب ما يخص كل ادعاء، للتحقيق فيها. وأبلغ عن ورود ما مجموعه 23 ادعاء آخر بارتكاب سوء سلوك، وهي قيد التحقيق أيضاً. وواصلت البعثة تنفيذ تدابير حازمة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، بطرق منها اتخاذ إجراءات فعلية لدعم سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد ركزت تلك الأنشطة على توفير التدريب للأفراد، وإنجاز تقييمات للمخاطر تتعلق بالقواعد العسكرية، وتسيير دوريات شرطة عسكرية رادعة لإنفاذ ما يسري من حظر للتجول ومن مناطق محظورة.

ثاني عشر - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

65 - ظل ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها من الشواغل ذات الأولوية، تمشياً مع الالتزامات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت حوادث استهدفت موظفي الأمم المتحدة ومرافقها بلغ مجموعها 215 حادثاً، واتّصلت 11 منها بالنزاع المسلح و 81 بالجريمة و 59 باضطرابات مدنية و 59 بأخطار عارضة. وكان من بين الأفراد المتضررين من تلك الحوادث ما عدده 39 موظفاً دولياً (28 رجلاً و 11 امرأة) و 74 موظفاً وطنياً (69 رجلاً و 5 نساء). ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وتعود هذه الزيادة إلى حد كبير إلى احتياجات ضد البعثة شهدتها مقاطعة كيفو الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حوادث لها أثر مباشر في جهود التصدي لمرض فيروس إيبولا بلغ عددها 22 حادثاً، ومنها مقتل ثلاثة عاملين في مجال الصحة العامة في بياكاتو.

66 - وواصلت البعثة دعم سلطات القضاء العسكري في معالجة مسألة المساءلة الجنائية للمسؤولين عن الهجمات على حفظة السلام. وفي هذا السياق، قدمت البعثة المساعدة التقنية واللوجستية في التحقيق في الهجمات التي شنت على أفرقة التصدي العاجل لمرض فيروس إيبولا ومراكز العلاج، والهجوم على مجمع البعثة في بواكين في بيني في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقد أُلقي القبض في هذا السياق على ما لا يقل عن 40 شخصاً أو يجري التحقيق معهم. وسعيًا كذلك للتخفيف من أخطار المتفجرات على أفراد الأمم المتحدة، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب لما مجموعه 181 فرداً من أفراد الأمم المتحدة للتوعية بأخطار المتفجرات.

ثالث عشر - ملاحظات

67 - ظلت الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة منذ انتخابات عام 2018. وأدعو جميع المعنيين إلى مواصلة استغلال هذه الفرصة والمضي في العمل على إنجاز الإصلاحات الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد. وقد كان اعتماد ميزانية الدولة لعام 2020 محطة هامة في هذا الاتجاه وأعطى مثلاً على التعاون الناجح بين الشركاء في التحالف الممثلين في الحكومة. ولا يزال من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف التزاماً متواصلًا بعملية سياسية تصون الدستور وتعززه وبالحوار المبني على قيم التسامح والاحترام حتى يتسنى تنفيذ برنامج الحكومة بفعالية وتعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات البلاد.

68 - وغالبية مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة، لكني لا أزال أشعر بقلق شديد من استمرار العنف في أنحاء من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وقد تابعت الحالة في منطقة بيني عن كثب منذ زيارتي لها في أيلول/سبتمبر 2019، وأشعر بالأسى إزاء استمرار قدرة تحالف القوى الديمقراطية على ارتكاب أعمال عنف مروعة ضد المدنيين. وسيطلب القضاء على الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة اتباع نهج شامل على الصعيد الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد، أرحب بالتزام السيد تشيسيكيدى بالتعاون بشكل أوثق مع البعثة، وأكد من جديد استعداد البعثة للعمل مع الحكومة لوضع استراتيجية شاملة للتصدي على نحو مشترك لتحالف القوى الديمقراطية وغيره من الجماعات المسلحة. وإنني أثني على تصميم قوات الأمن الكونغولية أثناء تنفيذ عملياتها ضد الجماعات المسلحة، التي ستواصل البعثة دعمها بطرق منها تنفيذ

عمليات هجومية محددة الأهداف، والعمل مع القوات المسلحة في الوقت نفسه للمساعدة على الحد من تأثير تلك العمليات على السكان المدنيين. وبالنظر إلى الارتفاع المقلق الذي شهدته أعمال العنف الجنسي والجنساني التي أُبلغ بها في عام 2019، فمن الضروري أن تكفل تلك التدابير حماية النساء والفتيات من جميع الأطراف العدوانية المحتملة، بما فيها المنتسبة للقوات المسلحة وقوات الشرطة.

69 - وأشعر بالأسى إزاء تزايد الأعمال الكيدية ضد موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها وأفرقة التصدي لمرض فيروس إيبولا. وقد بات من الواضح بشكل متزايد أن ما وراء هذه الحوادث هو انتشار المعلومات المضللة وأن جهات لها مصالح خاصة في حالة انعدام الأمن تيسر وقوعها بتوفير التخطيط والتمويل. وفي هذا السياق، أرحب بالإجراءات القضائية التي اتخذت في حق أولئك المخربين المسؤولين عن نهب مكتب البعثة في بوكيني في بيني. بيد أنني لا أزال أشعر بالقلق إزاء تجدد الحملات الإعلامية المضللة ضد الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة.

70 - ولا أزال أشعر بالقلق البالغ أيضاً إزاء الأزمات الإنسانية القائمة في البلد. وبالنظر إلى عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة لأسباب منها التشريد الداخلي بسبب النزاع العنيف، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لتزويد الاستجابة الإنسانية بكامل الموارد. وإذ أرحب بالإيجاز المحقق في الأخيرة والمتمثل في خروج آخر مصاب بمرض فيروس إيبولا من العلاج، الذي تحقق بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة والدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية والبعثة ومنسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا وجهات شريكة أخرى، فإنني أدعو جميع المعنيين إلى مواصلة الانخراط واليقظة التامين حتى يمكننا التأكد من القضاء على هذا المرض تماماً. وفي السياق نفسه، أكرر إدانتي لأي شكل من أشكال العنف ضد المشاركين في جهود التصدي لفيروس إيبولا.

71 - ومن حيث السياق العام، ستواصل البعثة القيام بدور إيجابي وبناء في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية شعباً وحكومةً، وفق ما ينص عليه قرار مجلس الأمن (2502) (2019). وستواصل البعثة السعي إلى حماية المدنيين من خلال نهج شامل، بالتركيز على المقاطعات الست حيث تنتشر قواتها حالياً، وبتكثيف جهودها في الوقت نفسه لمساعدة السلطات الكونغولية على الوفاء بمسؤولية حماية السكان المدنيين التي تقع عليها في المقام الأول. وسيتيح التخفيض المقرر لوجود قوات البعثة في مقاطعتي كاساي وتجانيقا فرصاً للتركيز على أولويات بناء السلام والتنمية في هاتين المنطقتين. وفي هذا السياق، أرحب بالتعاون بين البعثة ومكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي في سبيل دعم مشاريع تحقيق الاستقرار في الأثناء من البلد حيث بدأت البعثة تخفيض وجودها العسكري.

72 - ولا أزال ملتزماً بتعزيز قدرة البعثة على الوفاء بولاية حماية المدنيين المنوطة بها، وإنني ممتن للفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز على تقديمه تقييماً مستقلاً لهذا الموضوع. وأتفق مع النتائج والتوصيات الواردة في تقريره، الذي قُدم إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، وأعوّل على كامل التعاون والدعم من الدول الأعضاء في تنفيذها. وإنني واثق من أن التغييرات المقترحة تطبيقها على قوات البعثة وشرطتها، بما في ذلك تعزيز لواء التدخل التابع للقوات وإعادة تشكيله، سيشهم في تحقيق تحسن كبير في أداء البعثة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة للمدنيين وتحييد الجماعات المسلحة.

73 - وقد بدأت البعثة مشاورات مع الحكومة بشأن إجراء حوار استراتيجي لكفالة التسلسل المدروس لمراحل خفض وجود البعثة في البلد ثم خروجها منه نهائياً، بالاستناد إلى الظروف السائدة، وضمان تنفيذها وفق

المعايير المتفق عليها. وإن الحوار الاستراتيجي يكتسي أهمية حيوية في تمكين البعثة من الخروج من البلد على نحو مسؤول يُحافظ على المكاسب المحققة في العقدین الماضيين في مجال إحلال الاستقرار. وفي هذا الصدد، أحتت الحكومة على النظر إلى هذه العملية على أنها من الأولويات الوطنية وتحديد مواقف واضحة تسترشد بمصالح الشعب الكونغولي. وسينصب تركيز البعثة خلال العملية الانتقالية على تهيئة بيئة تُساعد الحكومة على تعزيز إمساكها بزمام مهامها الأساسية بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى، كما سينصب على تدعيم رؤية الحكومة بشأن مستقبل البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقف البعثة على أهبة الاستعداد لبذل مساعيها الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية إلى السلطات الكونغولية.

74 - وستتمثل العناصر الرئيسية للعملية الانتقالية في التصدي بصورة مشتركة لدوافع النزاع المتبقية، بما فيها الدوافع القائمة ضمن قطاع الأمن نفسه، بالاقتران مع مضاعفة الجهود لتسريح الجماعات المسلحة وتحديد الشروط الدنيا لنقل المسؤوليات الأمنية على نحو مستدام. وأكرر التزام الأمم المتحدة بدعم الحكومة، بالتنسيق مع الجهات الشريكة الرئيسية على الصعيدين الدولي والثنائي، في تحديد أهداف مرجعية موقوتة لإصلاح قطاع الأمن تحظى بقبول واسع النطاق.

75 - وأثني أيضاً على السيد تشيسيكيدى لاستمراره في إعطاء الأولوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأرحب بالنهج المرنة المتبعة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على مستوى المقاطعات. ومن التطورات الهامة في هذا الصدد إبرام اتفاق السلام بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، الذي دعمته البعثة. غير أنني متخوف من أن عدم اتّضاح مآل مسارات التسريح، الذي قد يُثني عن طلب آخرين التسريح طوعاً. ولا يزال من الضروري أيضاً ضمان خضوع مرتكبي أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع للمساءلة، ومراعاة حماية النساء والفتيات والفتيان بشكل تام في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويظل وضع إطار سياساتي وطني يستند إلى الجهود التي تبذلها المقاطعات مع تقديم التوجيه العام أمراً حاسماً فيما يتعلق بعودة المقاتلين السابقين عودة دائمة إلى الحياة المدنية السلمية. وأنا أشجع السيد تشيسيكيدى على تعيين منسق رفيع المستوى معني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساعدة في السير قدماً بهذه الجهود.

76 - ويظل التعاون الإقليمي ضرورياً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثني على السيد تشيسيكيدى لسعيه لتحسين المناخ السياسي في منطقة البحيرات الكبرى. ودعماً لهذه الجهود، طلبت إلى الممثلة الخاصة والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الاستعانة بإطار التعاون في مجالي السلام والأمن للمساعدة على تعزيز تضافر المنطقة حول رؤية مشتركة للسلام والأمن، بطرق منها تعزيز التدابير غير العسكرية لنزع السلاح طوعاً وتعطيل خطوط التجنيد والإمداد التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة الأجنبية. وأشجع أيضاً جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام بدور نشط في تنفيذ العملية الإصلاحية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي يتوقع أن تُعزز دور هذا الكيان في منع نشوب الأزمات والنزاعات في وسط أفريقيا وفي إيجاد حلول سلمية لها.

77 - وفي الختام، أود أن أشكر الممثلة الخاصة على دورها القيادي القوي وتفانيها، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التزامهم بتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثني أيضاً على المنظمات الإقليمية والجهات الشريكة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما تقدمه من دعم متواصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

